

إسناد كل شيء إلى آخر. نعم إن كل الأشياء متسلسلة، ولكن كثيراً من حلقات سلسلة التساند قد خفي علينا، ونحن نطن ونتوهم ويشتبى علينا، وما دمنا لا نملك الدليل القاطع فليس أسلم من التحرز وتجنب الظن، فبعضه إثم.

قلت: يقول عروة:

أليس عجيباً أن تلم ملمة * * * وليس علينا في الحقوق معول

فهل من باب الحدس والظن أن أزعمه رجلاً أدرك آدميته، وأن من شأن الادميين أن يتعاونوا ميوذى كل ما عليه من الحقوق، إنه لينكر أن تلم بالحي ملمة ولا يعول عليه في دفعها، عليهم مثلاً دية أو ثمن دم أريق، فكيف لا يكون له له بغير من جملة البعران التي يجب أن تساق إلى أهل القتل؟

هل يستجدي هذا البعير أو كما قال أخ له:

و هل أسأل المرء اللئيم بغيره * * * وبعران ربي في البلاد كثير

لن يسأله بغيره سؤالاً، فتلك ذلة، بل يغتصبه اغتصاباً، فتلك عزة، وإذا رجع إلى أصل الحق، فإن مال الرجل اللئيم من عندا، وإليس رب اللئيم وحده، هو سبحانه رب الكريم واللئيم، والمال ماله. ومتي كنت أنا وأنت سواء. فيما بين يدي ولؤمت فلم أعرف لك حقك فلا عليك أن تأخذه أخذه عزيز مقتدر وأنفي راغم.

قال أخذه أخذ عزيز مقتدر إذا كنته، أما إذا كنت أهم بأمر الحزم ولا أستطيعه، فتلك هي البلية أو أشد ما يبتلي به صاحب النفس الابية.

قلت: كان عروة مستطيعاً، وكان عادلاً، حتى لكانه قرأ (و لا وإ ما قرا) قوله تعالى: "و لا يجرمنكم شأن قوم على أن لا

تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى" روى عنه أنه عني بجماعة من المرضى الجياع وأطعمهم حتى نشطوا للعمل، فأغار بهم على حي وساقوا ما شاءا لهم أن يسوقوا، وكان من جملة امرأه احتجزها عروة لنفسه، واقتسم وصحبه الغنيمة، قالوا: والمرأة كيف تستأثر بها دوننا؟ وكان عروة فيما يقوله الرواة قادراً على أن يقتل أولئك الناقهين الخارجين